28 | آذار - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 العراق يسعى لعلاقات اقتصادية أوسع وإعادة بغداد لخريطة واشنطن السياسية

02 كيف تنظر النخبة في العراق الى الصين

03 السجين السياسي السابق انتفاض قنبر يبرم صفقة لتعزيز العلاقات الكردية الأمريكية

04 لماذا باتت التوافقية العراقية دافعاً لعدم الاستقرار المزمن؟

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مؤسسة غدًا لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+965 07779798941 iraqcopy@gfrmiraq.com

العراق يسعى لعلاقات اقتصادية أوسع وإعادة بغداد لخريطة واشنطن السياسية

يبدو أن التواصل الجماهيري لوزير الخارجية العراقي فؤاد حسين ولقاءاته الرسمية قد أعادت العراق إلى الأجندة السياسية لواشنطن. ولكن سوف يحتاج الجانبين لاتخاذ المزيد من الخطوات للمحافظة على هذا الزخم الإيجابي.

الكاتب:

السفير دوغلاس سليمان

رئيس معهد دول الخليج العربية في واشنطن

المصدر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

https://agsiw.org/ar/iraq-looks-for-expanded-economic-ties-and-to-put-baghdad-back-on-washingtons-political-map-arabic /

التاريخ:

17 شباط 2023

متابعة:

غدًا لإدارة المخاطر

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

جاء وزير الخارجية العراقي إلى واشنطن لعدة أهدافٍ محددة:

أولاً، أراد تفادي فرض عقوبات أمريكية على العراق بسبب سوق الدولار فيها، والتجارة مع إيران واستيراد الغاز الطبيعي والكهرباء منها، والتعاملات التجارية مع روسيا.

ثانياً: سعى للحصول على المزيد من استثمارات الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص للاستحواذ على الكمية الكبيرة من الغاز التي تحترق في العراق.

ثالثاً: ، سعى وزير الخارجية من وراء الكواليس والوفد المرافق له للتقليل من مخاوف الإدارة والكونجرس من كون السوداني جاء نتيجة الدعم الإيراني. وجادلوا بأن الدعم السياسي لرئيس الوزراء لا يأتي فقط من الأحزاب السياسية الموالية لإيران، وإنما يأتي أيضًا من الحزبين الكرديين الرئيسيين والأحزاب السنية والمسيحيين والشيعة المعتدلين

قام فـؤاد حسين، نائب رئيس الـوزراء العراقي ووزيـر الخارجية، بزيارة إلى واشنطن بين 9–15 فبراير/شباط الجاري. بصفته أول ممثل رفيع المستوى لرئيس الوزراء العراقي الجديد محمد السوداني، جاء حسين إلى الولايات المتحدة ساعيًا لتوسيع وتعميق "العلاقات المالية والاقتصادية" مع الولايات المتحدة، مصرحًا بأن تركيزه على القضايا الاقتصادية – وليس الأمنية – يُظهر أن العلاقات الأمريكية-العراقية كانت "سليمة" وقد وصلت إلى مرحلة جديدة.

ورغم أن زيارته كانت مخططة منذ فترة طويلة، إلا أن سوء حظ حسين، أنه **كان مضطرًا للتعامل مع مسؤولين كبار من إدارة الرئيس جوزيف بايدن في الوقت الذي ما يزالوا يركزون على الغزو الروسي لأوكرانيا، وإسقاط منطاد التجسس الصيني، والمخاوف من استخدام إيران وروسيا للنظام المصرفي العراقي للتحايل على العقوبات الأمريكية والحصول على الدولارات الأمريكية**. إضافة لمزيد من الضغوط، وَجَهت رسالة، بتاريخ الثاني من فبراير/شباط، من الرئيس الجديد للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي حول علاقات بغداد بحكومة إقليم كردستان، ورسالة أخرى بتاريخ 10 فبراير/شباط من ثلاثة أعضاء آخرين في الكونجرس، **الاتهام لحكومة السوداني بالانحياز للنظام الإيراني، والتواطؤ مع عمليات غسيل الأموال التي يقوم بها الحرس الثوري الإيراني في العراق، والتمييز ضد أكراد العراق؛ أظهرت الرسالتان أن العديد من الشخصيات في واشنطن لا يزالوا يركزون على الجوانب السلبية – أو على الأقل المشحونة سياسيًا – في العلاقات مع العراق**. من وجهة النظر العراقية، فإن حسين قد وصل في أعقاب أزمة العملة والانخفاض الحاد في قيمة الدينار العراقي نتيجة لتطبيق البنك المركزي العراقي للضوابط الجديدة التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية على صرف الدولار في السوق العراقية.

كان اختيار حسين للذهاب إلى واشنطن خيارًا حكيمًا لما يتمتع به من عقود من الخبرة السياسية وعلاقات الصداقة التي تجمعه بمسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى في أربع إدارات أمريكية. خلال زيارته، التي امتدت أسبوعًا كاملاً، اجتمع حسين مع وزير الخارجية أنتوني بلينكن،

IRAQ COPY

والمبعوث الرئاسي الخاص لشؤون المناخ جون كيري، ومديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سامانثا باور، ونائب وزير الخزانة الأمريكي والي أديمو، وغيرهم من مسؤولي الإدارة الأمريكية. ترأس حسين مع بلينكن لجنة التنسيق العليا على مستوى مجلس الوزراء، الخاصة باتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق، والتي حضرها أيضًا مستشار الأمن القومي جيك سوليفان. كما حضر حسين اجتماعات في الكونجرس، وتحدث إلى ممثلي الأعمال التجارية الأمريكية، وتحدث أمام مراكز الفكر، وظهر في وسائل الإعلام الأمريكية والدولية.

لدحض سردية واشنطن القوية حول تواطؤ حكومة السوداني في توسيع النفوذ الإيراني في العراق، أشار حسين إلى أفعال رئيس الوزراء التي تتعارض مع الأهداف الإيرانية في العراق، خاصة تصريحه الجماهيري في يناير/كانون الثاني حول دعمه لاستمرار تواجد القوات العسكرية الأمريكية في العراق.

جاء حسين إلى واشنطن لعدة أهدافٍ محددة. أولاً، أراد تفادي فرض عقوبات أمريكية على العراق بسبب سوق الدولار فيها، والتجارة مع إيران واستيراد الغاز الطبيعي والكهرباء منها، والتعاملات التجارية مع روسيا. فيما يتعلق بإيران، فقد حقق بعض النجاح بحجة أن العراق بحاجة للحصول على الدولارات الأمريكية للقيام بالتجارة الدولية المشروعة، وأن العراق يعتمد على إيران للحصول على أكثر من 40٪ من إنتاجه من الكهرباء. قد تؤدي العقوبات الأمريكية إلى قطع إمدادات الغاز والكهرباء الإيرانية، وهو ما قد يكون له آثار كارثية على العراق والمنطقة. وفي الوقت نفسه، عمل أفراد آخرون من الوفد المرافق له مع وزارة الخزانة الأمريكية ومسؤولي الاحتياطي الفيدرالي على صياغة التفاصيل الفنية التي من خلالها سيراقب البنك المركزي العراقي الوجهة النهائية لصفقات الدولار الأمريكي في العراق لتعزيز الثقة في تقليل الدولارات الأمريكية التي تصل إلى إيران. أظهرت الفقرة، شديدة اللهجة، المتعلقة بأسواق العملات في البيان المشترك للجنة التنسيق العليا نجاحًا في الحصول على بعض المرونة من جانب واشنطن، لكنها أوضحت أيضًا أن الولايات المتحدة تتوقع الكثير من الإجراءات العراقية.

وعلى نحوٍ مشابه، جادل الوفد **بأن روسيا تشكل جـزءًا مهمًا من الاقتصاد العراقي، لذلك ينبغي على واشنطن أن تخفف القيود المفروضة على الصفقات مع روسيا. فعلى سبيل المثال، اشترت شركة النفط الروسية العملاقة روسنفت حصة تشكل 60% من خط أنابيب تصدير النفط الرئيسي في كردستان العراق في عام 2017، كما التزمت في عام 2018 بتمويل خط أنابيب الغاز في إقليم كردستان.** ومع ذلك، يبدو أن واشنطن لم تجد حجج ضرورة إبداء مرونة في الصفقات مع روسيا مقنعة.

ثانيًا، سعى حسين للحصول على المزيد من استثمارات الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص للاستحواذ على الكمية الكبيرة من الغاز التي تحترق في العراق، وبالتالي، يذهب هدرًا. **دفع حسين بأن العراق ينفق 4 مليارات دولار كل عام لاستيراد الغاز الطبيعي والكهرباء من إيران، ويريد دعم الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص لاستبدال تلك الواردات، واستخدام الأمـوال التي يتم توفيرها لتقديم الخدمات للعراقيين.** وأعرب بعض أعضاء الوفد المرافق عن استعدادهم لإعادة فحص صفقات الاستحواذ على الغاز السابقة التي واجهت معارضة سياسية أو اختفت داخل البيروقراطية العراقية. **وأظهر البيان المشترك دعم الحكومة الأمريكية القوي لمواصلة تطوير قطاع الطاقة في العراق.**

ثالثًا، **من وراء الكواليس، سعى حسين والوفد المرافق له للتقليل من مخاوف الإدارة والكونجرس من كون السوداني جاء نتيجة الدعم الإيراني. وجادلوا بأن الدعم السياسي لرئيس الوزراء لا يأتي فقط من الأحزاب السياسية الموالية لإيران، وإنما يأتي أيضًا من الحزبين الكرديين الرئيسيين والأحـزاب السنية والمسيحيين والشيعة المعتدلين.** وبالإضافة إلى دعم السوداني المعلن للقوات الأمريكية، أشار الوفد العراقيين إلى تركيز سياسة السوداني المبكرة الخاصة بتقديم الخدمات للعراقيين، واتخاذ خطوات لمواجهة الفساد. مارس الوفد، بشكل معتدل، ضغوطًا للحصول على دعوة للسوداني لزيارة البيت الأبيض في المستقبل غير البعيد كإشارة على دعم واشنطن، وجادلوا بأن هذا الأمر من شأنه أن يساعد رئيس الوزراء في اتباع سياسات كالإصلاح الاقتصادي والإداري الذي لا يحظى بدعم الأحـزاب والميليشيات الموالية لإيـران. من وجهة

IRAQ COPY

نظر مسئول كردي عراقي رفيع المستوى وموثوق به، إن هذه الحجج لم تكن فقط مجرد نقطة للرد على مخاوف الهيمنة الإيرانية وميليشياتها في بغداد، وإنما جاءت أيضًا كخطوة ملموسة يمكن أن تتخذها واشنطن لتعزيز موقف رئيس الوزراء ضد المنافسين المحتملين الموالين لإيران.

ومع ذلك فقد كان الإنجاز الأكبر لحسين هو ببساطة إعادة العراق إلى خريطة السياسة الخارجية بطريقة إيجابية. يبدو أن المسئولين الأمريكيين الكبار المشاركين في لجنة التنسيق العليا، والنقاشات العامة المكثفة التي أجراها حسين بشأن العراق، قد أقنعت الكثيرين في الإدارة الأمريكية بمراجعة كيفية إحراز تقدم في أهداف السياسة الأمريكية، التي طال أمدها، والمتمثلة في عراق مزدهر وديمقراطي وذو سيادة.

في أعقاب زيارته، سوف تحتاج بغداد وواشنطن لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل بناء الثقة.

من الجانب العراقي، يتعيّن على بغداد تطبيق التزاماتها بشأن سوق الدولار بإخلاص. ولتوسيع جدول الأعمال لما هو أكثر من التدفق المالي، **ينبغي على بغداد أن تضع باعتبارها تكرار المزيد من الرحلات إلى واشنطن من جانب مسؤولين على مستوى مجلس الوزراء، ولا سيما ذوي الحقائب الاقتصادية.** سيكون من الحكمة أن تقوم بغداد باختيار مسؤولين من مجلس الوزراء قادرين على الجدل المقنع بأن العراق ملتزم، ليس فقط بتوقيع مذكرة تفاهم مع القطاع الخاص، بل بالقيام أيضًا بأعمال تجارية، ربما مع التطبيق الكامل لعدد من حالات الاختبار لأعمال تجارية بارزة. وأخيرًا، يمكن للتقدم الملموس في معالجة القضايا التي تواجه الأقليات العراقية – وخاصة الأكراد العراقيين واليزيديين والمسيحيين – أن يحظى بدعم سياسي أكبر من واشنطن.

في حين تظل واشنطن متشككة، ينبغي عليها أن تضع في اعتباراتها القيام بزيارات متبادلة من قبل كبار المسؤولين الأمريكيين، والدعوة لمزيد من النقاشات للأجندة الاقتصادية التي تطرحها بغداد، ولا سيما ما يتعلق بالاستحواذ على الغاز وقضايا المناخ. **إذا شعرت واشنطن بالالتزام الكافي من السوداني وحكومته بالأجندة التي وضعها وزير الخارجية، فلن يكون من المستبعد توجيه دعوة لرئيس الوزراء لزيارة واشنطن.**

الملاحظات:

- تميزت زيـارة وزيـر الخارجية العراقي إلـى واشنطن عن الزيارات السابقة من حيث الشمولية في المواضيع التي نوقشت خلال الاجتماع والتي شملت الطاقة، والمناخ، وتهريب الدولار وسعر الصرف، إيران، روسيا ...وغيرها.
- دخلت العلاقات العراقية الأمريكية- تبعاً للمقالة- بمرحلة جديدة وهي التركيز على الأبعاد الاقتصادية إلى جانب الأمنية.
- حققت الزيارة نجاح في تفادي العقوبات الأمريكية أو في الحقيقة تأجيلها، الأمـر الـذي يتطلب من الدبلوماسية العراقية مواصلة الجهد في سبيل ابعاد العراق عن خطر هذه العقوبات.
- يتعين على العراق استثمار فرصة الدعم الدولي لاستثمار الغاز في العراق وذلك لتوفير بديل للغاز الإيراني الضروري لتوليد الطاقة الكهربائية وهذا الامر من شأنه أن يجعل العراق بمأمن في حال أدت العقوبات الأمريكية الى قطع امدادات الغاز إلى العراق.
- توصي المقالة العراق بتكرار الزيارات الى واشنطن ولاسيما الوزارات الاقتصادية.
- ترجح المقالة توجيه دعوة لرئيس الوزراء العراقي لزيارة واشنطن إذا ما أظهر العراق التزاماً بالتعهدات التي قدمها وزير الخارجية.

كيف تنظر النخبة في العراق الى الصين

العراق الان واحد من أكبر المستفيدين من عقود مبادرة الحزام والطريق. بعض من النخب السياسية تنظر الى الصين كنموذج للتنمية, في حين ترى جماعات أخرى هذه الشراكة من منظور العوامل الجيبولتيكية والأيديولوجية.

الكاتب:

سردار عزيز

باحث وكاتب عمود ومستشار اسبق في البرلمان الكردي

المصدر:

مركز ويلسون

https://www.wilsoncenter.org/article/how-do-iraqi-elites-perceive-china

التاريخ:

16 شباط 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

لقد ظلت العلاقات الصينية مع العراق محدودة حتى العقديين الأخيرين. الكثير من العوامل دفعت هاتين الجهتين الى التقارب, بما في ذلك حاجة العراق الى السيولة النقدية وإعادة الاعمار بعد الصراع مع داعش وتأثير انخفاض اسعار النفط وتقليص اعداد القوات الامريكية في العراق. واحد اهم المتغيرات المسببة في توطيد العلاقة بين الطرفين هو التحول الدولي في استهلاك النفط العالمي باتجاه الشرق. وتعكس اتفاقية النفط مقابل إعادة الاعمار التي تم توقيعها في سنة ٢٠١٩ في عهد رئيس الوزراء العراق الأسبق عادل عبد المهدي الرؤية السائدة بين الدول النامية والتي تنظر الى التجربة الصينية كنموذج تنموي جذاب يمكن تطبيقه في هذه الدول أكثر من غيرها من الدول. خلال اللقاءات التي اجراها الكاتب معهم, عبر كثيرون من النخب العراقية عن اعجابهم بالإنجازات الصينية في مجال الاعمال والتنمية. على العكس من النموذج الغربي, فان التجربة الصينية تمنح شعورا بالارتياح والثقة للنخب العراقية. يركز «التنمويون الصينيون» على البنية التحتية والاعمار وغيرها من الابعاد المادية للحوكمة في الوقت الذي يقللون فيه من أهمية الحقوق الديمقراطية والحرية. ومن هنا ظهر المفهوم الجديد « لصفقة النفط مقابل أعادة الاعمار». فالعراق الذي يمتلك النفط بحاجة الى الاعمار, والصين تحتاج النفط وقادرة على البناء. ان النظر الى الصين كموازن بالضد من الولايات المتحدة في العراق هو أحد التقليعات الرائجة وسط بعض افراد النخب العراقية, الذين ينظرون الى العلاقات الدولية كنوع من أنواع بناء التحالفات لنشأتهم في ظل سياسات الاحلاف الامريكية والغربية. ضمن هذا السياق, ينظر هؤلاء الى الصين كحليف محتمل على الرغم من عدم انخراط الصين في سياسات الاحلاف. ويقوم هؤلاء بالترويج بشكل هادئ الى فكرة إحلال الصين محل الولايات المتحدة في العراق.

IRAQ COPY

يقوم العراق والصين بتعميق تعاونهما بعد ان رفع الجانبان مستوى علاقتيهما الى مستوى الشراكة الاستراتيجية في سنة ٢٠١٥. وقامت الحكومة الصينية والمستثمرون باستغلال فرصة سوء الأوضاع الأمنية وضعف نظام الحوكمة والتدهور في المناخ الاستثماري في جنوب وشرق البلاد لتوسيع وجودها, خاصة في قطاع الطاقة. والعراق اليوم أحد أكبر المستفيدين من عقود الاعمار المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق, وهو تطور حدث بشكل متأخر نسبيا. في العام ٢٠١٩, وقع العراق والصين اتفاقية النفط مقابل الاعمار لمدة عشرين عاما. وكان رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي قد وصف هذه الاتفاقية بكونها «طفرة نوعية» في العلاقات العراقية الصينية, وهي عبارة فيها استعارة لوصف استخدم في فترة حكم ماوتسي تونغ للصين.

دائما ما يتم التعبير عن العلاقات الصينية العراقية بشكل إيجابي تستخدم فيه تعابير ذات طبيعة شبه اسطورية, فالمسؤولون في اجتماعاتهم يقتفون أثر هذه العلاقة الى أيام طريق الحرير والذي يقال انه كان يربط بين الجانبين, في الوقت الذي يعيد فيه طريق الحرير الجديد او مبادرة الطريق والحزام جمعهما مرة أخرى.

ومهما يكن من امر, فان الاتصال الأول بين البلدين بدأ بعد انقلاب سنة ١٩٥٨ في العراق. ففي صيف العام ذاته, أطاح الجنرال عبد الكريم قاسم بالحكم الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨, واستغلت الصين الفرصة للاعتراف بالحكومة الجديدة. وكان للدعم الصيني «للعراق الثائر» أثر كبير على النخب العراقية الصاعدة في حينها, وبالأخص الفصائل اليسارية, واضعة بذلك الأساس للحركات الماوية العراقية والكردية.

وبالرغم من هذه التحولات فقد ضلت العلاقات الصينية مع العراق محدودة حتى العقديين الأخيرين. الكثير من العوامل دفعت هاتين الجهتين الى التقارب, بما في ذلك حاجة العراق الى السيولة النقدية وإعادة الاعمار بعد الصراع مع داعش وتأثير انخفاض اسعار النفط وتقليص اعداد القوات الامريكية في العراق. واحد اهم المتغيرات

المسببة في توطيد العلاقة بين الطرفين هو التحول الدولي في استهلاك النفط العالمي باتجاه الشرق.

النفط مقابل الاعمار:

الصين اليوم هي أحد أكبر مستوردي النفط والطاقة من العراق واحد اهم شركاءه في مجال الاعمار. **وتعكس اتفاقية النفط مقابل إعادة الاعمار التي تم توقيعها في سنة ٢٠١٩ في عهد رئيس الوزراء العراق الأسبق عادل عبد المهدي الرؤية السائدة بين الدول النامية والتي تنظر الى التجربة الصينية كنموذج تنموي جذاب يمكن تطبيقه في هذه الدول أكثر من غيرها من الدول. خلال اللقاءات التي اجراها الكاتب معهم, عبر كثيرون من النخب العراقية عن اعجابهم بالإنجازات الصينية في مجال الاعمال والتنمية.**

وفقا لوزير النقل العراقي الأسبق عامر إسماعيل, **فان السياسي العراقي الراحل احمد الجلبي كان هو من اقترح فكرة النفط مقابل الاعمار مع الصين. حيث ذكر بان قسم كبير من عوائد العراق يذهب الى النفقات التشغيلية بما في ذلك الرواتب, وهو ما يحرم العراق من انجاز مشاريع بنية تحتية كبيرة. ولأجل تخطي هذه المعضلة, يتوجب على العراق البحث عن مصدر اخر للتمويل, وينظر الى الصين كأحد هذه المصادر من خلال المشاريع المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق.**

على العكس من النموذج الغربي, فان التجربة الصينية تمنح شعورا بالارتياح والثقة للنخب العراقية. حتى وقت قريب, كانت الصين لا تزال بلدا فقيرا, ففي سنة ١٩٧٨, كان حوالي ٩٠٪ من سكان الصين يعيشون في فقر مدقع, وبحلول سنة ٢٠١٤ تراجع هذه الرقم الى اقل من واحد بالمئة. **يركز «التنمويون الصينيون» على البنية التحتية والاعمار وغيرها من الابعاد المادية للحوكمة في الوقت الذي يقللون فيه من أهمية الحقوق الديمقراطية والحرية. ومن هنا ظهر المفهوم الجديد « لصفقة النفط مقابل أعادة الاعمار». فالعراق الذي يمتلك النفط بحاجة الى الاعمار, والصين تحتاج النفط وقادرة على البناء.**

IRAQ COPY

المناصرون لهذا النهج حاولوا تحشيد الرأي العام للحصول على الدعم. وكما ورد في تقرير النفط العراقي, فان حملة حركة طريق الحرير الشعبية وضعت الأساس السياسي لتبني مبادرة الحزام والطريق من قبل العراق. ومن اجل تحشيد التأييد الشعبي, **حرص منظمو هذه الحركة على تصوير الولايات المتحدة على انها قوة احتلال تقوم بقصف البلاد وترفض السماح لها بإعادة البناء, في الوقت الذي تقوم فيه بتصوير الصين كأنموذج للتغيير والتنمية السريعة والشاملة. هذا النوع من التفكير مرتبط بالتنظيمات الموالية لإيران.**

ومهما يكن من الامر, فبالرغم من هذا الخطاب والدعاية, لايزال هناك جزء كبير من المجتمع اما غير مقتنع بالحكومة الحالية او يتشارك في المصالح مع المنظمين المحليين المرتبطين بشكل مباشر او غير مباشر مع الأحزاب الشيعية الرئيسية. والتكتيكات التي تم استخدامها جذبت حتى اللحظة شريحة صغيرة من السكان, حيث فقدت الأغلبية الايمان باي وعد يتعلق بخلق الثروة وتوزيعها على نطاق واسع.

النخبة والصين

ان النظر الى الصين كموازن بالضد من الولايات المتحدة في العراق هو أحد التقليعات الرائجة وسط بعض افراد النخب العراقية, الذين ينظرون الى العلاقات الدولية كنوع من أنواع بناء التحالفات لنشأتهم في ظل سياسات الاحلاف الامريكية والغربية. ضمن هذا السياق, ينظر هؤلاء الى الصين كحليف محتمل على الرغم من عدم انخراط الصين في سياسات الاحلاف. ويقوم هؤلاء بالترويج بشكل هادئ الى فكرة إحلال الصين محل الولايات المتحدة في العراق.

وفقا لوجهة النظر هذه, فان الصين داعم للجماعات الموالية لإيران والمعادية للولايات المتحدة في العراق, في الوقت الذي يدعم فيه توجه إيران نحو الشرق هذه الرؤية, فان السبب الرئيس وراء ذلك كما يجادل حارث حسن هو الإبقاء على الوضع القائم. وبينما تقوم الصين بتشجيع هذا النهج بشكل غير مباشر, لكنها لا ترحب به بشكل علني. ان

أحد سمات الدبلوماسية الصينية في المنطقة هي البقاء على مسافة استراتيجية واحدة من جميع الجماعات المحلية.

ويوضح رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي وجهة النظر هذه بطريقة تفصيلية شائكة نوعا ما. وكونه أحد المفكرين الماويين السابقين خلال فترة الستينات, يدعو عبد المهدي الى اندماج العالم الجديد وتفكيك العالم القديم. وينظر عبد المهدي الى الصين كزعيمة «لشعوب دول العالم النامي». وترى هذه المدرسة الفكرية بان الغرب لا يسمح للدول النامية بالازدهار ويقوم بشرعنة النهب والاخضاع من خلال نظام يركز الثروة بشكل غير متساوي والتبادل غير المتكافئ والاحتكارات. ويعتبر عادل عبد المهدي بان الهيمنة هي سمة ملازمة للغرب وحده, ومن الواضح ان هذا النهج مؤدلج ورجعي.

اول من أسس وجهة النظر هذه هو المفكر العراقي الشديد الاعجاب بالصين الراحل هادي العلوي. في سنة ١٩٧٦, ذهب العلوي الى الصين وبدا بالعمل لدى وكالة الشينخوا وقام بتدريس اللغة العربية. وفقا للعلوي, فانه «من اجل ان يستكمل العرب مشروع التحرر القومي الذي يبلغ من العمر قرنين من الزمن فانه يتوجب عليهم العودة الى النظام المشاعي الراسخ في الفكر الشرقي».

الاكـراد بدورهم يمتلكون رؤى متنوعة حول الصين. على سبيل المثال, كان الرئيس العراقي الأسبق وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني, رأى في ماو تسي تونغ والماوية كنموذج يقتدى به. هذه الرؤية تشكلت بتأثير الماوية العالمية خلال الستينات وخلال الحرب الاهلية الكردية. وفقا للطالباني, فان الصين أكثر شبها بكردستان العراق من ناحية البنى الاجتماعية والاقتصادية, لذا فان الماوية أكثر توافقا مع الوضع الكردي في العراق. هذه النظرة المثالية نوعا ما ساهمت في تأسيس أواصر قوية بين الاتحاد الوطني الكردستاني والصين والتي قادت بدورها الى تأسيس العلاقات الصينية الكردية.

وجهة النظر الكردية الأخـرى حول الصين اقل ارتباطا بالجانب الأيديولوجي وتنبع من حاجة الكرد الماسة للدعم الدولي والحماية. النخب السياسية في أربيل تعتقد ان وجود القنصلية العامة الصينية

IRAQ COPY

في عاصمة إقليم كردستان سيمنحها تواصلا مع أحد أعضاء مجلس الامن الدائمين, والتي تظهر فائدتها تحديدا عند الازمات وجلسات التصويت في مجلس الامن الدولي. وبالرغم من ذلك, وعلى العكس من بقية الدول الأعضاء في مجلس الامن الدولي, فان الصين لم تمنح حكومة إقليم كردستان الاذن بافتتاح مكتب لها في بكين.

وعلى العكس من الشيعة والكرد, لم يحدد المجتمع السني موقفه من الصين. ويمكن ان تكون هناك مجموعة من الأسباب وراء ذلك, منها دوره الجديد في السيطرة على السلطة التشريعية, والتي تزدريها الصين بشكل عام من اجل تجنب الشفافية والمسائلة, بالإضافة الى الصراع مع داعش وغيرها من القضايا الأمنية. ولم تبدأ الصين بالاستثمار في المنطقة الصينية الا مؤخرا وهو ما دل عليه الاستثمار في حقل المنصورية الغازي والذي من المقرر ان يبدا انتاجه بكميات تجارية في سنة ٢٠٢٦. ومن المنتظر رؤية ما ستؤول اليه الأمور والتطور في موقف المجتمع السني تجاه الصين كنتيجة للاستثمارات المتزايدة والتواجد في هذه المناطق.

العلاقات الصينية العراقية في السياق الإقليمي

من الجلي ان النخب العراقية تحمل رؤى مختلفة حول الصين. اغلب هذه الرؤى ترجع في جذورها الى سياقات محلية وإقليمية. هذه الاختلافات, تظهر, من بين أشياء أخرى, التعقيد وتعدد الأقطاب داخل المجتمع العراقي, وبالتالي التنوع في الطريقة التي يتم بها النظر الى العالم. كما توضح حدود وصف الصين كقوة جديدة على المسرح العالمي بسمات متميزة ومختلفة.

اذا ما كنا مقبلين على مرحلة من انعدام الثقة بين الصين والولايات المتحدة, كما صرح بذلك رئيس مجلس النواب الأمريكي الجمهوري كيفين مكارثي, فان البيئة الجديدة ستؤثر على المناطق الجغرافية الأخرى. وان زيادة حدة التنافس بين القوى الكبرى سيتسرب بشكل تدريجي الى المستويات الإقليمية والمحلية, كما حدث خلال فترة الحرب الباردة, والتي غالبا ما كانت تقود

المشاكل التي تحدث في هذه المستويات الى احتكاكات مباشرة بين القوى الكبرى, وفقا لوصف المؤرخ جون لويس غاديس. العراق ومنطقة كوردستان يتمتعون بخصوصية في هذا السياق. فالعراق هو واحد من البلدان القلائل على مستوى العالم الذي تنشط فيه كل من الولايات المتحدة والصين بفاعلية. وحسب التجارب والتفاعل الشخصي للكاتب مع كلا الطرفين, هناك مؤشرات ان الجانبين يراقبان بعين الحذر اهتمامات احدهما الاخر, وتحديدا في مجال الاتصالات وجمع البيانات. وللعراق سجل سيء عندما يتعلق الامر بموازنة مصالح القوى الكبرى, كما وضحت ذلك حقبة ما بعد انقلاب سنة ١٩٥٨.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- دخل موضوع الصين ودورها المحلي والدولي في السنوات القليلة الماضية بقوة الى النقاش العام سواء بين النخب السياسية او داخل الأوساط الشعبية العراقية.
- غالبا ما يتم اسقاط تصورات شعبوية ومبالغات غير واقعية حول قدرات الصين ونفوذها وإمكانية توظيفها كموازن وضد نوعي للوجود الأمريكي في العراق وفي المنطقة.
- وكما هو الحال مع سائر الأمور الحساسة والجدلية في العراق, أصبح تناول موضوع الدور الصيني مثارا للاستقطاب والتنافر داخل الراي العام العراقي بين التأييد الشديد والحماس وبين الحذر والريبة والخوف من رهن مقدرات البلاد وثرواتها الى دولة كبرى تراعي مصالحها قبل ان تراعي مصالح الدول التي تتعامل معها.
- ينبغي على صناع القرار السياسي النأي بنفسهم عن الجدل السياسي المؤدلج والخطاب المؤدلج الرائج شعبيا, وان يكون تعاملهم مع المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى, سواء كانت الصين او الولايات المتحدة, مدروسا بتأني ويراعي التوازن وعدم الانحياز, ومحتذيا بالنماذج الإقليمية والعالمية الأخرى التي تحاول ان تنأى بنفسها عن الوقوف الى صف طرف على حساب الطرف الاخر, وتسعى الى تعظيم مصالحها والاستفادة من جميع الأطراف.
- ان تسرب الخطابات الشعبوية الى أروقة صنع القرار يمكن ان يخلق ثقافة سياسية وقرارات واستراتيجيات منفصلة عن الواقع, تضر في حال اعمالها بمصالح العراق الكبرى وبأمنه ومقدراته.

السجين السياسي السابق انتفاض قنبر يبرم صفقة لتعزيز العلاقات الكردية الأمريكية

المصدر:

موقع الاستخبارات اونلاين (Intelligence Online)

https://www.intelligenceonline.com/corporate-intelligence/26/01/2023/former-political-prisoner-entifadh-qanbar-inks-deal-to-foster-closer-us-kurdish-ties,-109906820art

التاريخ:

26 كانون الثاني 2023

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر- د. كرار البديري

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

يقود السياسي السابق انتفاض قنبر، حملة علاقات عامة في واشنطن لتعزيز العلاقات الكردية الأمريكية، والسعي نحو اقناع المشرعين في الكونغرس على أهمية انشاء كيانين في دولة واحدة، تضم كردستان والعراق، في محاولة لأحياء مشروع الاستقلال الكردي بطريقة مختلفة. وهي الحملة التي تحظى بمباركة من قبل رئيس وزراء الإقليم مسرور بارزاني، ومن أبرز الاهداف الأنية للحملة هي تسليح قوات البيشمركة بعيدا عن بغداد، فضلا عن تثقيف أعضاء الكونغرس بالقضية الكردية وحثهم على الانخراط في الكوكس الكردي في الكونغرس الأمريكي.

يشير التقرير الذي كشف عنه موقع الاستخبارات أونلاين: بإن الممثل السابق للمؤتمر الوطني العراقي، يقود حملة مناصرة في واشنطن بتوجيه وموافقة من قبل رئيس الوزراء الكردي مسرور بارزاني. ففي 6 كانون الثاني 2023، تم تسجيل منظمة غير ربحية مقرها فرجينيا تسمى لجنة عمل الحماية الكردية (KPAC) بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لتمثيل مجلس الوزراء في كردستان. وجاء في ملف قانون تسجيل الوكلاء الأجانب أن دعوة (KPAC) تحظى بمباركة من رئيس الوزراء الكردي مسرور بارزاني ونائبه عزيز أحمد، وأنها ستتضمن "الضغط، والترويج، وإدارة التصور وتعزيز العلاقات العامة بين الكرد وواشنطن". وبحسب التقرير: "تتمثل الأهداف الرئيسية للمنظمة في كسب الدعم السياسي للأكراد في واشنطن وكسب موافقة الكونجرس على توفير أسلحة أمريكية إضافية لميليشيا البيشمركة، في حين سيدير هذه الحملة ويتولى إدارتها هو السياسي انتفاض قنبر".

يلفت التقرير: "إن مسعى المنظمة هو دعم إنشاء كيانين في دولة واحدة"، ويشير "بالرغم من إن قنبر لا يعد شخصا كرديا، إلا إنه يقدر الشعب الكردي، ولا يحبذ استقلال كردستان، لكنه يسعى نحو تعزيز حق تقرير المصير بشكل أكبر لصالح الشعب الكردي، فيما يصفه قنبر بإنشاء كيانين في دولة واحدة".

ويبين التقرير: "لقد شكل قنبر منظمة (KPAC) في تموز 2022، بهدف "تعزيز التحالف الاستراتيجي بين الشعبين الكردي والأمريكي". وفي الشهر نفسه، أنشأ مؤسسة المستقبل (Foundation Future The)، التي تروج لـ "مبادئ المشروع الحر" في العراق. وقد أسس أيضًا العديد من الشركات الأخرى، بما في ذلك شركة (Gas & Oil Alpha) التي تم إنشاؤها للعمل في العراق ولكنها لم تفز بأي عقود هناك".

يفيد التقرير: "إنه قبل إنشاء هذه المنظمة، اقترح قنبر فكرتها على رئيس مجلس وزراء حكومة الإقليم مسرور بارزاني، الذي حسب قول قنبر، وافق على الفكرة بحماس كبير". ولكن ينوه التقرير: انه بحسب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب في واشنطن، فإن المنظمة لن تأخذ توجيهات من رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان العراق، لكنها ستبقيه على إطلاع بالتقدم الذي تحرزه في واشنطن". وبحسب التقرير: فإن "قنبر ليس لديه

IRAQ COPY

عقد رسمي مع حكومة إقليم كردستان ولن يتم الدفع له مقابل عمله، لكنه يأمل أن يوافق الكونغرس الأمريكي في النهاية على التمويل لتعويضه".

وينقل التقرير عن قنبر قوله: "بما إن منظمة (KPAC) هي منظمة غير ربحية، فإن نسبة 20 بالمائة من عملها سيكون من اجل الضغط (Lobby) في حين سيكون الشق الأكبر من عملها تعليميا". ولكن هذا الجانب سيخصص نحو أعضاء الكونغرس، إذ تشير وثائق المنظمة أنه قنبر "سيجتمع مع أعضاء من وسائل الإعلام والكونغرس وغيرهم من الأفراد المؤثرين للمساعدة في تثقيفهم بشأن الحاجة إلى إجراءات تشريعية لدعم كردستان".

يوضح التقرير الطريقة التي سيعمل بها انتفاض قنبر في واشنطن، عبر الآتي:

أولا/ الاقتراب من الكوكس الكردي: إذ يشير التقرير إلى أن استراتيجية قنبر ستبدأ من الاقتراب من اللجنة الكردية الأمريكية في الكونغرس (Caucus Congressional American Kurdish) فيما تعرف بالكوكس الكردي، ومن بين أعضاء الكونغرس المستهدفين حاليا بحسب قنبر هو النائب الجمهوري مايك والتز عن ولاية فلوريدا، الذي كان مدير السياسة الدفاعية في عهد وزير الدفاع رامسفيلد، بوصفه مؤيدا قويا للكرد في واشنطن.

ثانيا: مواصلة تسليح البيشمركة: إذ يشير التقرير إلى إن أهداف قنبر الرئيسة هي "إلزام الولايات المتحدة بدعم الأكراد وحمايتهم من خلال تسليح البيشمركة" التي أدت دورا مركزيا في هزيمة تنظيم (داعش) في العراق. بينما لا تزال الولايات المتحدة تقدم الأسلحة والدعم المالي والتدريب إلى البيشمركة، إلا إن قنبر ينتقد حقيقة "أن هذا الدعم يمر عبر بغداد التي تمررها بعد ذلك إلى أربيل بينما تمنع أحيانًا بعض عمليات نقل الأسلحة". ويضيف التقرير: "لقد ظل هذا المطلب الكردي الطويل الأمد في تجاوز بغداد دائما دون إجابة من قبل الحكومة المركزية العراقية - حتى في أقوى لحظة في القتال ضد داعش".

ويخلص التقرير الى شرح سيرة انتفاض قنبر بوصفه ساسي عراقي سابق، عمل سابقا مع احمد الجلبي بالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية

للإطاحة بنظام صدام حسين، مشيرا إلى إن قنبر رشح نفسه في العام 2021، في انتخابات الحزب الجمهوري عن مجلس نواب ولاية فرجينيا، ولكن أنسحب قبل عقد الحزب الجمهوري المؤتمر الحزبي، وحاليا يعمل ضمن اللوبيات الداعمة للأكراد في واشنطن.

يمكن الاطلاع على موقع لجنة عمل الحماية الكردية (KPAC) عبر الرابط الآتي:

http//:kpacusa.org/

IRAQ COPY

الملاحظات:

- يعمل انتفاض قنبر كمرتزق سياسي في واشنطن، ويسعى إلى إيجاد مكانة له بين المسؤولين الاميركيين. وحاول لفت انتباه الكثير في واشنطن بزيارته الى (الكيان الإسرائيلي) وتأييده للتطبيع معها، ولكن مع ذلك لم يلقى أذانًا صاغية في واشنطن.
- إن الكثير من المسؤولين الاميركيين الذين يتواصل معهم انتقاض قنبر هم من المسؤولين الذين كانوا على معرفة وصداقة بالراحل احمد الجلبي. وقد وصل البعض منهم الى الكونغرس في الدورة الحالية.
- يسعى قنبر إلى تعزيز وصوله السياسي الى الكونغرس الأمريكي، واقامة علاقات نفعية مع المجتمع السياسي في واشنطن لتعزيز حضوره الداخلي ولاسيما بين الجمهوريين، فقد سبق وان رشح انتفاض قنبر في مجلس نواب ولاية فرجينيا في العام 2021 عن الحزب الجمهوري ومن ثم انسحب لاحقا.
- بما أن القضية الكردية تحظى ببعض الاهتمام بين المشرعين الأمريكيين، فإن قنبر يسعى للنفاذ الى هؤلاء من خلال فكرة دعم الاكراد في واشنطن. وعليه فإن تأسيسه للجنة عمل الحماية الكردية ستفسح له المجال للتواصل مع الكوكس الكردي بموافقة ودعم من الإقليم، الامر الذي سيعزز موقف انتفاض قنبر الشخصي في أروقة الكونغرس عبر الاكراد.
- إن أقصر الطرق لقطع الطريق على منظمة انتفاض قنبر هو استصدار بيان عن رئاسة وزراء الإقليم يفيد بأن هذه المنظمة لا تمثل اقليم كردستان او مجلس الوزراء، فهذه الخطوة ستوجه ضربة كبيرة للمنظمة في بداية عملها وحينها لن يتم التعامل معها في واشنطن.

لماذا باتت التوافقية العراقية دافعاً لعدم الاستقرار المزمن؟

الكاتب:

ماريا فنتابي

مستشار خاص في مركز الحوار الانساني

المصدر:

جامعة جونز هوبكنز / كلية الدراسات الدولية المتقدمة/ معهد السياسة الخارجية

https://saisreview.sais.jhu.edu/iraq-consociation-instability/

التاريخ:

23 كانون الأول 2022

ترجمة وتحرير:

غدًا لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

ان بامكان التوافقية العراقية تجاوز شكلها الحالي مادامت الترتيبات غير الرسمية، وليس الدستور، أكثر مظاهرها زعزعةً للاستقرار. صحيح ان الدستور العراقي يشير إلى التمثيل المتوازن وعدم التمييز وإدماج مكونات الشعب العراقي كافة في القوات المسلحة العراقية، إلا أنه لاتوجد مادة في الدستور أو أي قانون ينص على توزيع المناصب العليا أو بيروقراطية الدولة على أسس عرقية- طائفية.
يتعين على الحكومة العراقية الجديدة اعطاء الأولوية لإصلاح التوظيف في القطاع العام، بما في ذلك تخصيص الترقيات والمزايا، بحيث تمنح على أساس الجدارة وليس الانتماء السياسي أو المجتمعي. يجب على الحكومة العراقية الاستمرار في تبني سياسة خارجية متوازنة ومتنوعة للتصدي لتدخل الدول المجاورة. ان اصلاح التوافقية العراقية هي وحدها التي ستصلح العلاقات بين القيادة والمجتمع، وتعزز قدرة البلد على الحكم الفعال، وتنأى بالبلد عن الصراع الإقليمي، وتساعد على تأمين استقرار طويل الأمد في العراق.

يرى منظّرو التوافقية بأنها أفضل نوع من أنواع الديمقراطية يمكن توقعه لمجتمع متعدد: إذ تنطوي على صيغة لتقاسم السلطة من شأنها أن تستوعب القادة الذين يمثلون شرائح مختلفة من السكان، ومن ثم تحول دون سيطرة جماعة واحدة على الجماعات الأخرى. وبعد غزو العراق وسقوط صدام حسين عام 2003 فقد أيدت جماعات المعارضة العراقية وصناع القرار الأمريكيون مثل هذا النظام لمستقبل البلاد. وتم تبني التوافقية عبر التمثيل النسبي للطوائف والجماعات العرقية الرئيسة في العراق- الكورد والشيعة والسنّة- لمعالجة المخاوف التي اعترت جماعات المعارضة من هيمنة قادة المكوّن السنّي مرة أخرى على السياسة الوطنية. وكان من الممكن أن ينتقل العراق، كما هو الحال سويسرا وبلجيكا وهولندا، إلى الديمقراطية، على النحو الذي ذهبت اليه الحجة، ويتبنى نظاماً تُمثَّل فيه شرائح المجتمع، التي حُددت على أنها المكونات المجتمعية الرئيسة الثلاثة، على نحو عادل في الدولة الجديدة.

غير أن السياسة العراقية قد تطورت بطريقة أخرى. **إذ تمكن القادة العراقيون، الذين حازوا السلطة حديثاً، من احكام قبضتهم الشديدة على الساحة السياسية. لقد منعوا ممثلي الفئات غير الطائفية الأخرى في المجتمع العراقي من الانضمام إلى النظام السياسي وأساءوا استعمال مبدأ التمثيل النسبي عبر البيروقراطية لتكديس الموارد والأسلحة والقوى العاملة. وقد دعمت الدول الغربية الداعمة للغزو ذلك بوصفها عملية سياسية مشروعة، ودعمت المحاصصة الطائفية – العرقية لضمان التمثيل العادل والانتقال السياسي. واقتربت التوافقية العراقية على مر السنين من تلك الموجودة في لبنان**، حيث قام عدد قليل من القادة بتكريس التعيينات العرقية والطائفية الصارمة والحصص التي يسيطرون عليها، وفشلوا في تقديم التمثيل والحكم الرشيد، ويعملون على استدعاء التدخل الأجنبي، والدفع بحالة عدم الاستقرار السياسي المزمن في البلاد.

وأثبت المسار المتعرج الذي أدى إلى تشكيل الحكومة الأخيرة في العراق في تشرين الثاني / نوفمبر 2022 فشل التوافقية في البلاد. إذ استغرق مخاض تشكيل حكومة جديدة غداة انتخابات تشرين الأول / أكتوبر عام 2021 عاماً كاملاً من الجمود السياسي والعنف والاحتجاجات. وقد أدت المواجهة على قيادة السياسة الشيعية- بين رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر والقوى السياسية الشيعية المتنافسة بشأن اختيار رئيس الوزراء والقيادة- إلى إغراق البلاد في حالة من الشلل وتصاعدت التواترات خلال الصيف عندما انسحب الصدريون من البرلمان. ثم اقتحم اتباع الصدر المنطقة الخضراء عندما سقطت صواريخ على البرلمان وصوتت القوى الشيعية المتنافسة لتشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد شياع السوداني.

وجاء تشكيل حكومة جديدة في العراق بمثابة نبأ سار. غير أن تشكيل الحكومة قد لايمثل سوى لحظة عابرة من الاستقرار. فعلى غرار الحكومات السابقة لم تتشكل الحكومة الحالية إلا بعد موافقة فصائلها، بنحو غير رسمي، على إبقاء التوافقية العراقية مثلما هي. والسبيل إلى المستقبل واضحاً. إما يثبت أن التوافقية مرنة بدرجة كافية بحيث تتجاوز شكلها الحالي عبر دمج الهويات غير الطائفية والقادة الجدد، أو ستقود العراق الى دوامة من عدم الاستقرار.

تفسير عدم الاستقرار المزمن في العراق

لقد أدى النظام السياسي العراقي في شكله الحالي إلى تآكل مساحة المنافسة والتسوية، الأمر الذي عزز السلطة في أيدي قلة من الافراد. إذ تعيش الأحزاب السياسية التي هيمنت على السياسات الكوردية والشيعية والسنّية في أزمة. اتحدت الاحزاب الكوردية في بغداد في عام 2005 والتزمت باتفاق استراتيجي، فيما تعاونت الأحزاب الشيعية مع بعضها الآخر في ائتلاف مماثل. وتنشغل في الوقت الراهن المجالس القيادية للأحزاب الشيعية والمكاتب السياسية للأحزاب الكوردية بمعارك داخلية ولم تعد تعمل بوصفها منابر للمنافسة والمساومة والتفاوض. بل عوضاً عن ذلك، يمتلك

عدد قليل من القادة أدوات السلطة كافة – السياسية، والاقتصادية، والعسكرية- ويعتمدون على الترغيب والترهيب لحكم دوائرهم الانتخابية. ويستبعد السياسيون، وعلى نحو متزايد، منافسيهم ليصبحوا الممثل الوحيد للمكونات الكوردية والسنّية والشيعية. يستغل السياسيون المستبعدون السخط الذي يولده ذلك الأمر لاستنهاض الجماهير واستعمال الإكراه في سبيل الانتصار. وكلفت الخصومة بين القادة الكورد بشأن الرئاسة وانعدام الثقة بين القوى الشيعية اثني عشر شهراً من الجمود.

لقد أخفقت الطائفية العرقية، وهي السمة الغالبة على التوافقية العراقية، في تمثيل العديد من الهويات غير الطائفية السائدة في أنحاء المجتمع العراقي كافة. وتركز السياسة المجتمعية على الروابط المجتمعية بين الناس قبل كل شيء، الأمر الذي جعل من هذه الجماعات هي الهويات الوحيدة التي يمكن للمجتمع أن ينتظم حولها. وفي الوقت الذي يساعد هذا القادة التقليديين وورثتهم على البقاء في السلطة، فانه يستثني القادة والحركات التي تمثل الطبقات أو الأجيال أو الهويات المحلية التي تزداد بروزاً في أوساط الشباب العراقيين. وقد أتاحت الانتفاضة المدنية لعام 2019 وانتخابات تشرين الأول / أكتوبر 2021 فرصة لعراق توافقي لتجاوز الطائفية. لكن تم وأد هذه الفرصة. صحيح ان القادة بعد الانتخابات قاموا بتشكيل تحالفات عابرة للطوائف- بما في ذلك تحالف بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والزعيم السنّي محمد الحلبوسي، ومقتدى الصدر- غير أنهم كانوا يهدفون إلى الانتصار ضد منافسيهم داخل النظام الحالي فحسب، وليس تقديم بديل عن الطائفية. ويمكن للتوافقية العراقية بعد اصلاحها أن تمثل الهويات المهيمنة الناشئة في المجتمع، بما في ذلك الهويات غير الطائفية، ومن ثم ضمان تمثيل أكثر قوة. إلا ان الفشل بالقيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تأجيج السخط المتزايد والحركات المناهضة للحكومة.

لقد أوجدت التوافقية العراقية قطاعاً عاماً غير مؤهل للتصدي للتحديات الديموغرافية والاقتصادية والتحديات الحكومية التي

تواجه البلاد. وبوجود صافي معدل سكاني يقدر لمليون شخص سنوياً، وزيـادة نسبة الأشخاص في سن العمل، وارتفاع درجات الحرارة، وتضاؤل امدادات المياه، يحتاج العراق على نحو عاجل إلى بيروقراطية رشيقة وفعالة. ان التوافقية العراقية عاجزة عن تحقيق ذلك. **فالتوزيع النسبي للمناصب على أساس الانتماء الطائفي والانتماء الحزبي يعمل على وأد المواهب ويحتم في الواقع انتشار مظاهر القصور في أنحاء البيروقراطية كافة**. إذ تحدد الروابط مع القادة الأقوياء، وليس الأداء في العمل، آفاق الموظفين العموميين للتوظيف والترقية، والمزايا. وان التكنوقراط حتى لو التزموا بالإصلاح، فهم غير قادرين على إقالة موظفي الخدمة المدنية مادامت الأحزاب القوية تدعمهم، وهم مجبرون على تعيين موظفين معينين لاعتبارات سياسية لإبقاء حلفائهم راضين ومنافسيهم تحت السيطرة. غالباً ما يواجه هؤلاء الموظفون القلائل المعينون في مناصبهم بسبب كفاءتهم العزلة وفقدان الثقة في بيئات عملهم. ومافتئ القطاع العام ، مدعوماً بالريع النفطي، يتوسع في الحجم ، بيد أن كفاءته تتدنى في وقت باتت في الحوكمة ضرورة مُلحّة على نحوٍ متزايد.

والأهم من ذلك، فان الطبيعة غير المستقرة للتوافقية العراقية تجعل البلاد عرضة للتأثير السياسي والعدوان العسكري من جانب الجهات الأجنبية القوية في المنطقة. فقد بات العراق ساحة تتنافس فيها القوى الإقليمية على النفوذ الاستراتيجي. إذ ان صراع إيران مع تركيا والكيان الصهيوني ودول الخليج كله يجري على الأراضي العراقية. كما تتمتع تركيا في الوقت الراهن بنفوذ غير مسبوق في مواصلة عملياتها العسكرية وشن الهجمات بالطائرات المسيرة في المناطق الكوردية، ولاسيما بعد أن جعل الغزو الروسي لأوكرانيا انقرة حليفاً أكثر حيوية ضمن حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتنظر تركيا ودول الخليج إلى العراق على أنه نقطة ضعف لإيران، فهو يمثل بالنسبة لها ساحة معركة سياسية حيث يمكن للانخراط مع الفصائل السنّية والشيعية والكوردية المعارضة لإيران مواجهة نفوذها فيما تعمل على تعزيز نفوذها فيه. وبإزاء ذلك، من المرجح أن ترى إيران

في الحكومة العراقية الجديدة بمثابة ميدان لإظهار الردع والقيام بأعمال هجومية ضد أعدائها الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ومواصلة حملات القصف المتكررة ضد كوردستان العراق.

تجاوز التوافقية العراقية

ان بإمكان التوافقية العراقية تجاوز شكلها الحالي مادامت الترتيبات غير الرسمية، وليس الدستور، أكثر مظاهرها زعزعةً للاستقرار. صحيح ان الدستور العراقي يشير إلى التمثيل المتوازن وعدم التمييز وإدماج مكونات الشعب العراقي كافة في القوات المسلحة العراقية، إلا أنه لاتوجد مادة في الدستور أو أي قانون ينص على توزيع المناصب العليا أو بيروقراطية الدولة على أسس عرقية- طائفية. اما حقيقة تواتر اسناد مناصب الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان إلى زعماء كرود، وشيعة، وسنة على التوالي، فهي نتيجة لترتيب غير رسمي توصل إليه أعضاء النخبة بعد الغزو واستشرى في كل مرافق القطاع العام. لقد أظهر المجتمع العراقي بالفعل مقاومة لهذه القواعد غير الرسمية. كما قاومت الأجيال الشابة من العراقيين هذا النظام عبر التحشيد في الاحتجاجات الجماهيرية. كما ترفض دائرة صغيرة من موظفي الخدمة المدنية في الإدارة ومعظمهم من الشباب، ممارسة المحاصصة العرقية والطائفية للوظائف الحكومية.

ومع ذلك فان التوافقية العراقية مستمرة. وساعد عدم وجود بدائل متوقعة للتوافقية العراقية على البقاء لمدة طويلة على الرغم من أوجه القصور الذي اعترتها. وقد بدت سياسات مابعد الربيع العربي في أنحاء المنطقة كافة وكأنها مفاضلة بين خيارين قاتمين؛ إما النظام المركزي الذي تتبناه ممالك الخليج ومصر من ناحية، أو مواجهة الاوضاع التي شهدتها سوريا واليمن وليبيا التي ترزح تحت وطأة الانقسام والدمار بسبب الصراع، من ناحية أخرى. وان احتمال حدوث إما- العودة إلى دولة شديدة المركزية أو الانهيار إلى دولة

IRAQ COPY

شديدة اللامركزية- يثير مخاوف من احتمال انزلاق العراق صوب الاستبداد أو الانقسام إلى كيانات منفصلة.

لقد استمرت التوافقية العراقية لأنها قدمت قواعد يمكن التنبؤ بها للعراقيين وكذلك للفواعل الاقليميين والدوليين. فقد حافظ معظم الموظفين العموميين- أغلبية القوى العاملة في البلاد- على التماسك عبر الالتزام بقواعدها وتحييد المقاومة ضدها. وعلى مدار العشرين عاماً الماضية، اتبع الملايين منهم القواعد غير المكتوبة لهذا لمنطق وأعادوا إنتاجها، مادامت تحدد آفاق حياتهم المهنية، وبما يتجاوز ذلك، بنية السلطة عبر المجتمع بأسره. كما قامت القوى الدولية والإقليمية بإضفاء الشرعية على قواعد السياسة القائمة وترسيخها لأنها تمكنها من تأمين نفوذها.

لكن بالنسبة لأي شخص يرغب في عراق مستقر **سيكون من الحكمة عدم النظر إلى تشكيل الحكومة على أنها نهاية لمأزق العراق، بل بوصفها مدة فاصلة بين الأزمة السياسية الأخيرة والأزمة التالية. يجب عليهم أن يدركوا ان القواعد السياسية الحالية التي شكلت الحكومتين الحالية والسابقة قد استنفدت في الوقت الراهن إمكاناتهم وتقود العراق إلى دوامة من الأزمات المماثلة.**

يتطلب تجاوز التوافقية العراقية الاستعداد للتنازل عن التوقعات التي يوفرها الوضع الراهن على المدى القصير من أجل الصالح العام للاستقرار المستدام. **وينبغي أن ينصب التركيز في المقام الأول على إحياء أجهزة صنع القرار الجماعي داخل الأحزاب السياسية القائمة، مثل المكاتب السياسية ومجالس القيادة، وإفساح المجال لممثلي الكيانات غير الطائفية للاضطلاع بأدوار برلمانية وتنفيذية. ويتعين على المجتمع الدولي التركيز على العمليات المساندة عوضاً عن الشخصيات السياسية لمساعدة العراق على تجاوز المماحكات الشخصية. ويتعين على الحكومة العراقية الجديدة اعطاء الأولوية لإصلاح التوظيف في القطاع العام، بما في ذلك تخصيص الترقيات والمزايا، بحيث تمنح على أساس الجدارة وليس الانتماء السياسي أو المجتمعي. يجب على الحكومة العراقية الاستمرار في تبني**

سياسة خارجية متوازنة ومتنوعة للتصدي لتدخل الدول المجاورة. وكانت قمة بغداد التي عقدت في العاصمة الأردنية عمان في كانون الأول / ديسمبر 2022، خطوة ايجابية في هذا الاتجاه. ولاريب ان كل هذه الخطوات ستقابل برد فعل عنيف من جانب أولئك الذين يستفيدون من النظام الحالي ويخشون فقدان السلطة والنفوذ في ظل نظام التوافقية بالصيغة المنقحة. بيد أن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. **ان اصلاح التوافقية العراقية هي وحدها التي ستصلح العلاقات بين القيادة والمجتمع، وتعزز قدرة البلد على الحكم الفعال، وتنأى بالبلد عن الصراع الإقليمي، وتساعد على تأمين استقرار طويل الأمد في العراق.**

الملاحظات:

- لطالما وصفت الترتيبات التي استندت عليها العملية السياسية العراقية بعد عام 2003 بأنها (توافقية) في إشارة إلى الانموذج الديمقراطي الذي تبنته عدد من الدول الأوروبية، غير أن الحالة العراقية لاتمت بأي صلة لهذا الأنموذج شكلاً ومضموناً، إذ تم تبني نظام التمثيل النسبي لتلافي التعقيدات الناجمة في ترسيم الدوائر الانتخابية، وذلك لعدم وجود إحصاء سكاني، وجاء ذلك بناءً على توصية مديرة قسم المساعدة الانتخابية في الامم المتحدة الانتخابات آنذاك كارينا بيريللي إلى بريمر. أما حق النقض (الفيتو) فقد جاء ارضاءً للقادة الكورد.
- لقد عملت صيغة المحاصصة التي اعتمدت على مدى الدورات البرلمانية السابقة على وأد الديمقراطية وافراغها من محتواها ومن ثم خلع الشرعية عن العملية السياسية، وكانت من أبرز مؤشراتها غياب المعارضة الحقيقية في البرلمان، وضعف المشاركة السياسية.
- للخروج من الأزمة السياسية المزمنة لابد من اعادة النظر في العملية السياسية برمتها والقوانين التأسيسية لها (أهمها الدستور وقانون الانتخابات) وارساء منظومة قوانين من شأنها اصلاح الأحزاب السياسية ومأسستها ودمقرطتها وتحفيزها على تنويع بناها التنظيمية.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks